١٣ ــ صمت

صمت[١] مريب هذا الذى كلفت به الوزارة واطمأنت إليه منذ حين ، وقد كنا نعرفها تحب الكلام وتهيم به ، وتغلو فيه حين تدعو إليه الحاجة ، وحين لا تدعو إليه ، وحين تبيحه المنفعة وحين تحظره ، وحين يكون لها منه مخرج وحين لا يكون .

لقد نشرت عنها الأهرام ما كانت تعتقد أنه الحق الذى لا تشك فيه ولا ترتاب ، فأسرعت الوزارة إلى تكذيب الأهرام ، وأسرعت الأهرام بعد ذلك إلى تحدى الوزارة والوزراء ، فسكتت وسكتوا ، وآثرت العافية وآثروها . فهذه الوزارة التى كانت تقول حين كان القول ينفع وحين كان القول يضر ، قد ردت نفسها فى هذه الأيام إلى صمت عميق كثيف ، لا يخرجها منه سؤال ولا إلحاح فى السؤال .

زعم الناس أنها قضت فى عطاءات جبل الأولياء قبل أن يجتمع مجلس الشيوخ ، وقبل أن يجتمع مجلس الوزراء ، وأشفقت الكوكب أن يكون ما زعمه الناس حقا فطلبت إلى الوزارة أن تنفيه وتنكره ، أو أن تعرفه وتبين سبيل الحق فيه ، ولكن الوزارة آثرت الصمت وأصرت عليه ! وزعم الناس أن أمر هذه العطاءات لم يكن مثبتا فى جدول الأعمال التى كانت معروضة على مجلس الوزراء ، ثم أضيفت إليه فى وقت متأخر ! وأشفقت الكوكب أن يكون ما زعمه الناس حقا ، وأشفقت الكوكب بنوع خاص أن تحدث هذه الإشاعات من الآثار فى نفوس الناس ما يثير فيها الريب والشكوك التى لا ينبغى أن تثار ، فطلبت إلى الوزارة أن تنفى ذلك وتنكره أو أن تعرفه وتبين عذرها فيه ، ولكن الوزارة آثرت الصمت وأصرت عليه ، ثم أصبح الناس يوم الخميس وإذا الصحف كلها قد أجمعت على أن مجلس الشيوخ لم يقر ميزانية الأشغال ، وبعض هذه الصحف يوالى الوزارة ،

---

(١) ١٣ ــ ٥ ــ ١٩٣٣ .

وبعضها يخاصمها ، وبعضها يعرب عنها . ولم تكن جلسة مجلس الشيوخ سرًّا يشهده المقربون دون غيرهم ، وإنما كانت علنية يشهدها من يحب الوزارة ومن لا يحبها . فكان الناس معذورين حين صدَّقوا هذه الصحف التى لم يؤخذ عليها الكذب ، ولم تعرف إلا بتحرى الصدق ، وتصوير الحق للقراء فى مثل هذه الأشياء ، ثم ظهرت مضبطة مجلس الشيوخ فإذا هى تثبت نقيض ما نشرته الصحف وتنبئنا بأن المجلس قد أقر بعض الميزانية ، وفيه اعتماد جبل الأولياء ، وأرجأ بعضها الآخر إلى الأسبوع المقبل .

وزعمت بعض الصحف أن فى الأمر تحقيقا ، ولم تدفع الأهرام وغير الأهرام ومنها صحيفة الوزارة عن نفسها تهمة الكذب أو الخطأ ، ففهم الناس من هذا أنها مصرة على ما روت ! وسألت الكوكب عن جلية الأمر ، وتمنت على الوزارة أن تظهر الناس على الحق ، ولكن مكتب مجلس الشيوخ ظل صامتا ، ولت الوزارة صامتة أيضا !

ونقلت الأهرام صباح اليوم بعض ما قالته الكوكب فى ذلك فلم تنكر ولم تعرف ، ولم تنف ولم تثبت وآثرت هى أيضا صمتا عميقا كصمت الوزارة .

وكانت البلاغ هى التى نبَّهت إلى هذا التناقض بين رواية الصحف ، ورواية المضبطة ، ولكنها ظهرت أمس صامتة كما صمتت الأهرام ، وكما صمتت الشعب ، وكما صمتت الوزارة ولعلها تنتظر الجواب ونتيجة التحقيق .

ولكن هذا الصمت الذى لزمته الوزارة وأغرقت فيه بعد ما عرف عنها من كثرة الكلام مريب ، لأنه يشكك الناس فيما يجب ألا يشكوا فيه ، ولأنه يثير فى نفوسهم خواطر ينبغى ألا تثار ، ونحن نعلم أن الصمت قد يكون أبلغ من الكلام ، ونعلم أيضا أن الصمت قد يكون من ذهب إذا كان الكلام من فضة ، ونعلم أيضا أن الصمت يخرج أحيانا من المآزق ، ويصرف أحيانا عن التورط فى الشر ، ولكنا نعلم أن بلاغة الصمت مختلفة ، وأن اختلافها هو الذى يثير الريب ، ويدفع إلى الشك . فقد تكون بلاغة الصمت إنكارا ، وقد تكون بلاغة الصمت إقرارا ، وقد تكون بلاغة الصمت ترددا ، وقد تكون بلاغة الصمت ثقة ،

وقد تكون هذه البلاغة خوفا ، وقد تكون أمنا ، وقد تكون شكًّا ، وقد تكون يقينا . والناس يفهمون هذه البلاغة بالقرائن ، ويقدرونها بالظروف ، ويحكمون لها أو يحكمون عليها حسب ما ينتهى بهم التقدير . ولهذا كان أقل الصمت بلاغة ، أو قل أقل الصمت حظا من التوفيق هذا الذى تلجأ إليه الوزارة ، لأن صلة الحكومة بالشعب فى حاجة إلى الصراحة الصريحة ، وإلى المواقف الواضحة الجلية التى لا تثير شكا ، ولا تبعث ريبا ، فنحن نحب أن نعرف من أى نوع بلاغة هذا الصمت الذى أحبته الحكومة واطمأنت إليه فى هذه الأيام . أهو صمت المنكر لما جاء فى الصحف ، الواثق بكذبه أو خطئه ؟ وإذن فما لها لا تعلن هذا الإنكار ، وما لها لا ترد الصحف إلى الصدق بعد الكذب ؟ أو إلى الصواب بعد الخطأ ؟ وهى مكلفة أن تحرص على ألا يذاع فى الناس غير الحق ، ولعلها تستغل هذا التكليف وتتجاوز به الحدود المعقولة فى كثير من الظروف ومع كثير من الصحف التى تخاصمها ولا تشاركها فى الرأى .

أهى بلاغة المعترف بأن الصحف لم تخطىء ولم تكذب ؟ وإذن فما صمتها عن الشر ، وما سكوتها على المنكر ، وما إحجامها عن تبيين وجه الحق ، وعن تحديد التبعة واستكشاف المسئولين ؟ وهى مكلفة أن تصون النظام كله ونظامها الخاص قبل كل شىء من كل عبث ، وتحميه من كل فساد ، وتعصمه من أن يسوء به الظن ، أو يقبح فيه الرأى ، أو يرتاب فيه الناس .

يجب على الوزارة أن تقول شيئا ، وأن تقول شيئا فى أمر هذه المضبطة بنوع خاص فإن من حق الناس أن يستوثقوا ويطمئنوا إلى أن المصادر الرسمية بمأمن من كل ما يجب أن تتنزه عنه من أنواع التردد والتشكيك .

هل أقر مجلس الشيوخ ما تقول المضبطة إنه أقره من ميزانية الأشغال ، فكان عمل مجلس الوزراء مساء الخميس دستوريا لا غبار عليه ؟ أم هل قلَّ عدد الأعضاء فى مجلس الشيوخ فأرجئت الميزانية إلى الأسبوع المقبل ، فكان ما عمله مجلس الوزراء مساء الخميس تخطيا لمجلس الشيوخ وتصرفا فى الميزانية قبل أن يقرها البرلمان ؟ لو لم يكن فى الأمر إلا أن كلام الوزارة يقرر حقا ، ويمحو

شكا ، ويلقى فى قلوب الناس الأمن والطمأنينة على المصادر الرسمية لكان من الحق على الوزارة أن تتكلم ، ولا تلح فى هذا الصمت ، فكيف والأمر يعدو هذا إلى شيء آخر ، هو تصرف من تصرفات مجلس الوزراء ، أدستورى هو أم مخالف للدستور ؟

ولقد قال الناس وأكثروا فى ميزانية الأشغال بعد أن أخرجت من مجلس النواب على ذلك النحو الغريب الذى لم ينسه أحد بعد ، وكان من حق الناس أن يقولوا ، وكان من حقهم أن يرتابوا ، فقد ثبت فى مضبطة مجلس النواب أن بعض الأعضاء لاحظ عند أخذ الأصوات أن العدد لم يكن قانونيا ، فلم يحفل الرئيس بهذه الملاحظة . وقالت الصحف إن المصوتين لم يتجاوزوا خمسة وثلاثين . وكتبت الصحف فى ذلك ، وأنكرت أن تكون ميزانية الأشغال قد صدرت عن المجلس صدورا دستوريا صحيحا، فلم يقل المجلس شيئا ، ولم تقل الوزارة شيئا . ولم تغير الصحف رأيها ، ولم تعدل الصحف عن شيء من هذا الرأى ، وها نحن أولاء نشهد فى مجلس الشيوخ قصة كقصة مجلس النواب ، موضوعها ميزانية الأشغال نفسها ، والناس يعتقدون أن التعجل فى مشروع جبل الأولياء هو مصدر ما كان من مخالفة الدستور فى مجلس النواب ، وهم يعتقدون أن هذا التعجل نفسه مصدر هذا التناقض بين ما نشرته الصحف كلها ، وما أثبتته مضبطة مجلس الشيوخ .

فكيف تسكت الحكومة على هذا كله ؟ وكيف تقبل أن تثور الشكوك وتكثر حول ما ينبغى لأعمال المجلسين ومصادرهما الرسمية من الأمانة والنزاهة والصدق والصواب .

إن الناس يفكرون فى أشياء كثيرة ، ويتحدثون فيها إذا لقى بعضهم بعضا ، أو خلا بعضهم إلى بعض ، ومن هذه الأشياء ما يمس الوقت الحاضر ، ومنها ما يمس وقتا مضى ، ولكنه ما يزال قريبا ، امتلأت فيه نفوسهم بالشكوك ، وانطلقت فيه ألسنتهم بالريب ، وهموا أن يشكوا منه ، بل شكوا منه بالفعل ، والناس يذكرون الماضى القريب ويصلون به الوقت الذى نعيش فيه ، ويقولون فيكثرون القول ، ويستنتجون فيذهبون فى الاستنتاج مذاهب كثيرة . والصحف عاجزة عن أن

تصور أحاديث الناس ومذاهبهم هذه ، لأن القوانين الجديدة لا تخلى بينها وبين ذلك ، ولكنهم يتحدثون على كل حال بأن القوانين لم تصل بعد إلى أن تحظر عليهم الحديث ، وهذا الحديث شر لا خير فيه لأنه يعرض سمعة الحكومة لما لا ينبغى أن تتعرض له .

فلتعمل الوزارة فى أمر هذه المضبطة شيئا ، أو لتقل الوزارة فى أمر هذه المضبطة شيئا ، أو لتصدر الوزارة ما من شأنه أن تمحو من النفوس كل شك ، ويزيل منها كل ريب .